نموذج مقترح لتطبيق معيار كفاية رأس المال لتدعيم دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة ميدانية على قطاع المصارف التجارية المصرية)

رسالة مقدمة من الطالب

سيد شحاته سيد صميده

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٤

ماجستير في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة علي الرسالة

نموذج مقترح لتطبيق معيار كفاية رأس المال لتدعيم دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة ميدانية على قطاع المصارف التجارية المصرية)

رسالة مقدمة من الطالب

سيد شحاته سيد صميده

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٤

ماجستير في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة:

التوقيع

١ – ا.د/يحيى محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/محمود عبد الحافظ محمد

أستاذ الأقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب

جامعة كفر الشيخ

٣ – ا.د/علي شريف عبد الوهاب ورده

أستاذ الأقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون الدراسات العليا

جامعة المنوفية

٤ – ا.د/عمرو حسين عبد البر

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ـــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢٠١٩

نموذج مقترح لتطبيق معيار كفاية رأس المال لتدعيم دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة ميدانية على قطاع المصارف التجارية المصرية)

رسالة مقدمة من الطالب

سيد شحاته سيد صميده

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٤

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/يحيى محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- ا.د/محمود عبد الحافظ محمد

أستاذ الأقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب

جامعة كفر الشيخ

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٩ موافقة الجامعة / /٢٠١٩

٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يكلف الله نفساً الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما
أكتسبت ربنا لا تؤخذنا أن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا
تحمل علينا إصراً كما حملته علي الذين من قبلنا ولا
تحملنا ما لا طاقة لنا به وأعف عنا وأرحمنا أنت مولانا
فأنصرنا علي القوم الكافرين

صدق الله العظيم

سورة البقرة (الآية ٢٨٦)

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بأسمى أيات الشكر والتقدير والفضل والعرفان للأستاذ الدكتور / **يحى محمد أبو طالب** أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس ، والأستاذ الدكتور / **محمود عبد الحافظ محمد** استاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة جامعة كفر الشيخ لشون التعليم والطلاب ، على تفضلهم برعايه هذه الرسالة وعلى ما بذلوه من وقت وجهد كبير لكى تخرج الرسالة بهذا الشكل الى النور .

كما أتقدم بأسمى أيات الشكر والتقدير والفضل والعرفان للاستاذ الدكتور / **علي شريف عبد الوهاب وردة** أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة جامعة المنوفية لشون الدراسات العليا ، والاستاذ الدكتور / **عمرو حسين عبد البر** الاستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس على تفضلهم بالمشاركة فى مناقشة هذه الرسالة . كما يتقدم الباحث بخالص الشكر والعرفان لكل من تفضل بالمعاونة فى إنجاز هذه الرسالة ، و نسأل الله أن يجعل هذا العمل فى ميزان حسناتهم، إن الله سميع مجيب .

إهداء

إلى من قدموا كل غالٍ ونفيس لأكون علي ما انا علية اليوم

والدىَّ وأخوتى ....

زوجتي الحبيبة ....

زهرة قلبي .... يوسف

أُهدى هذا العمل المتواضع

مستخلص

تناولت الدراسة العلاقة بين قيام المصارف التجارية المصرية بتطبيق اتفاقية بازل III ودور ذلك في تحقيق قيام المصارف بدورها في التنمية المستدامة . حيث توضح الدراسة طبيعة العلاقة ما بين قيام المصارف بتطبيق مقررات لجنة بازل ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. فضلا عن تقديم نموذج مقترح لتطبيق معيار كفاية رأس المال بما يضمن بتضمين المخاطر البيئية ضمن احتساب معيار كفاية رأس المال بالمصارف.

وانتهت الدراسة الي مجموعة من النتائج منها أنه يجب علي المصارف التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية احتساب رأس المال اللازم لمواجه المخاطر التي تواجهها وفقا ومعيار كفاية رأس المال الوارد باتفاقية بازل III ، فضلا عن عدم تطرق اتفاقية بازل III إلي إدارة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاط المصرف ، وخلصت الدراسة الي مجموعة من التوصيات منها ضرورة قيام البنك المركزي المصري بالتحقق من قيام المصارف بالتطبيق السليم لمعايير إدارة المخاطر المصرفية والموضوعة من قبل مقررات لجنة بازل III مع قيامة بإعداد اطر عمل تفصيلية لتوضيح آليات تطبيق معيار كفاية رأس المال بالمصارف ، دون الاكتفاء بإعطاء المصارف مجموعة من الخطوط الإرشادية وبما يحقق تنميط في تطبيق هذه الآليات . كما يجب علي البنك المركزي المصري حث المصارف علي تضمين المخاطر البيئية ضمن المخاطر التي يجب علي المصارف إدارتها وتكوين رأس مال مناسب لمواجهتها .

أما علي مستوي المصارف فيجب أن تقوم المصارف بدمج التنمية المستدامة كبعد رئيسي في أبعاد إستراتيجية المصرف ، مع قيام المصارف بإعداد تقارير مستقلة عن أنشطها البيئية والاجتماعية واعتمادها من مجلس إدارة المصرف ونشرها وتعميمها علي المنتفعين وذلك للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي للمصرف. كما أوصت الدراسة بقيام المصارف بإعداد كوادر مناسبة من العاملين المؤهلين لإدارة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاط المصرف ، وأن يكون لدي المصرف نظام لإدارة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاطه ، بحيث تضمن وضع إستراتيجية لتحديد وقياس وتقييم والحد من المخاطر البيئية المرتبطة بنشاط المصرف.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة العلاقة بين قيام المصارف التجارية المصرية بتطبيق اتفاقية بازل III ودور ذلك في تحقيق قيام المصارف بدورها في التنمية المستدامة . فالتنمية المستدامة بمحاورها البيئي والاقتصادي والاجتماعي تتطلب قيام المؤسسات المصرفية بتحمل نفقات إضافية في سبيل تحقيق ذلك ، فالمؤسسات المصرفية تقوم عادة بتخصيص جزء من أرباحها لتمويل دورها في تحقيق التنمية المستدامة . فإذا كانت هذه المؤسسات المصرفية تتعرض لخسائر نتيجة تعرضها للعديد ممن المخاطر ، فقد يعيق ذلك دور هذه المؤسسات المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، وجاءت الدراسة لتقدم نموذج مقترح لتطبيق معيار كفاية رأس المال بالمصارف بما يساهم في قيام تلك المصارف بتحقيق التنمية المستدامة ..

وجاءت الدراسة لتلقي الضوء علي طبيعة العلاقة ما بين قيام المصارف بتطبيق مقررات لجنة بازل ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. فضلا عن تقديم نموذج مقترح لتطبيق معيار كفاية رأس المال بما يضمن بتضمين المخاطر البيئية ضمن احتساب معيار كفاية رأس المال بالمصارف. وفي هذا الصدد جاءت الدراسة تتضمن ستة فصول. تناول الفصل الاول الإطار العام للدارسة وتحليل للدراسة السابقة متناول في ذلك مقدمة عن طبيعة المشكلة موضوع الدارسة مع توضيح أهمية الدراسة وأهدافها. وصياغة الفروض التي يمكن من خلالها تحقيق هدف الدراسة. كما تناول الفصل توضيح الحدود المكانية والزمانية لتطبيق الدراسة .

و تعرض الفصل الثاني لأبعاد تطبيق اتفاقية بازل III ، حيث تعرض الي التطور التاريخي اتفاقية بازل واهم التوصيات الي قامت الاتفاقية بتقديمها للمصارف . حيث قدمت الاتفاقية للمصارف ثلاث دعائم رئيسية يمكن من خلالها إدارة المخاطر المرتبطة بنشاط المصارف . وهذه الدعامات الثلاث تتعلق بقيام المصارف بتطبيق معيار كفاية رأس المال ، عملية المراجعة الاشرافية ، وانضباط السوق . حيث قدمت الدراسة شرح مبسط لكل دعامة من الدعامات الثلاث . وما هي آليات تطبيق هذه الدعامات بالمصارف.

وتناول الفصل الثالث تطبيق معيار كفاية رأس المال بالمصارف ، حيث استعرض الفصل الاليات والإجراءات التي قدمتها اتفاقية بازل للمصارف لاحتساب الحد الاني لرأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهه المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف .

وتناول الفصل توضيح طريقة احتساب رأس المال اللازم لمواجهه كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل بالمصارف . ويوضح الفصل التعليمات الرقابية الصادرة من لجنة بأزل لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال اللازم لمواجه كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية . كما يوضح الفصل الأساليب المتاحة للمصارف لإحتساب رأس المال الخاص بكل نوع من أنواع المخاطر المصرفية وما هي ضوابط تطبيقه بالمصارف.

كما تناول الفصل الرابع دراسة حالة تم تطبيقها علي مصرف اتش اس بي سي مصر HSBC لتطبيق معيار كفاية رأس المال . حيث تم استعراض ما قام به المصرف من إجراءات لتطبيق معيار كفاية رأس المال وذلك فيما يتعلق بإحتساب الحد الأدني لرأس المال اللازم لمواجه كلا من مخاطر الإئتمان والسوق والتشغيل . وقد تم استعراض تجربه المصرف في مصر من خلال تحليل إجراءات إدارة المخاطر المصرفية بالمصرف فضلا عن إستعراض نقاط القوة والضعف في إحتساب معيار كفاية رأس المال الخاص بالمصرف .

وتناول الفصل الخامس الدراسة الميدانية التي تم إجرائها علي مفردات العينة مع تحليل نتائج قائمة الاستبيان التي تم اعدادها من قبل الباحث للتعرف علي اراء مدراء ومسئولي إدارات المخاطر حول مشكلة الدراسة وتحليل النتائج للتوصل الي صحة فروض الدراسة .

وجاء الفصل السادس لبلورة الإطار النظري والتطبيقي السابق التعرض له في الدراسة ، حيث تناول الفصل مفهوم التنمية المستدامة ودور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة . وكذا تم التعرض إلي طبيعة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاط المصارف وما هيه الخسائر البيئية المرتبطة بها . فضلا عن استعراض نموذج مقترح لقيام المصارف بتضمين المخاطر البيئية ضمن الاطار العام لإدارة المخاطر المصرفية .

وانتهت الدراسة الي مجموعة من النتائج منها أنه يجب علي المصارف التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية احتساب رأس المال اللازم لمواجه المخاطر التي تواجهها وفقا ومعيار كفاية رأس المال الوارد باتفاقية بازل **III** ، فضلا عن عدم تطرق اتفاقية بازل **III** إلي إدارة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاط المصرف ، فلم تحدد هذه الاتفاقية الآليات اللازمة لقيام المصارف بإدارة المخاطر البيئية وما يرتبط بها من خسائر وتكاليف بيئية ، حيث تم الإشارة في الاتفاقية إلي ضرورة التزام المصارف بالقوانين والتشريعات البيئية و أن ترصد المصارف وبشكل مناسب خطر الالتزام البيئي المترتب علي الضمانات الخاصة

بالمشروعات والمقدمة من العملاء.كما توصلت الدراسة الميدانية إلي عدم وجود نظم حالية لدي المصارف التجارية المصرية لإدارة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاطها مما يؤثر سلبا علي الاستدامة المالية للمصرف فضلا عن التأثير السلبي علي دور المصرف في تحقيق التنمية المستدامة.

وخلصت الدراسة الي مجموعة من التوصيات منها ضرورة قيام البنك المركزي المصري بالتحقق من قيام المصارف بالتطبيق السليم لمعايير إدارة المخاطر المصرفية والموضوعة من قبل مقررات لجنة بازل III مع قيامة بإعداد اطر عمل تفصيلية لتوضيح آليات تطبيق معيار كفاية رأس المال بالمصارف ، دون الاكتفاء بإعطاء المصارف مجموعة من الخطوط الإرشادية وبما يحقق تنميط في تطبيق هذه الآليات . كما يجب علي البنك المركزي المصري حث المصارف علي تضمين المخاطر البيئية ضمن المخاطر التي يجب علي المصارف إدارتها وتكوين رأس مال مناسب لمواجهتها .

أما علي مستوي المصارف فيجب أن تقوم المصارف بدمج التنمية المستدامة كبعد رئيسي في أبعاد إستراتيجية المصرف ، مع قيام المصارف بإعداد تقارير مستقلة عن أنشطها البيئية والاجتماعية واعتمادها من مجلس إدارة المصرف ونشرها وتعميمها علي المنتفعين وذلك للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي للمصرف. كما أوصت الدراسة بقيام المصارف بإعداد كوادر مناسبة من العاملين المؤهلين لإدارة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاط المصرف ، وأن يكون لدي المصرف نظام لإدارة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاطه ، بحيث تضمن وضع إستراتيجية لتحديد وقياس وتقييم والحد من المخاطر البيئية المرتبطة بنشاط المصرف.

فهرس الموضوعات

بيان	رقم الصفحة
الفصل الاول : الاطار العام للدراسة	
المبحث الاول : مقدمة الدراسة	
مقدمة	١
أهمية الدراسة	٣
مشكلة الدراسة	٤
أهداف الدراسة	٥
فرضا الدراسة	٥
محددات الدراسة	٥
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	
الدراسات السابقة	٦
تحليل الدراسات السابقة	١٧
الفصل الثاني : محددات اتفاقية بازل III	
المبحث الأول : المراحل التاريخية لتطبيق مقررات اتفاقية بازل بالمصارف	
تمهيد	٢٠
أولا : اتفاقية بازل I	٢١
ثانيا : اتفاقية بازل II	٢٥
ثالثا : اتفاقية بازل III	٣٤
المبحث الثاني : ملامح خطة البنك المركزي المصري لتطبيق مقررات لجنة بازل II	٤٨
الفصل الثالث : تطبيق معيار كفاية رأس المال في المصارف وفقا ومقررات لجنة بازل	
مقدمة	٥٢
المبحث الأول : مفهوم معيار كفاية رأس المال وفقا واتفاقية بازل III .	٥٣
مكونات الشريحة الأولي من رأس المال Tier 1	٥٣
مكونات الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2 (Gone-concern capital)	٥٤
المبحث الثاني : ضوابط احتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان	
أولا : الأسلوب المعياري	٥٧
أ - البنود داخل الميزانية	٥٧
ب - البنود خارج الميزانية	٥٩
جـ - مخاطر الطرف المقابل Counterparty risk	٦٠

تابع فهرس الموضوعات

بيان	رقم الصفحة
ثانيا - أسلوب التصنيف الداخلي	٦٢
المبحث الثالث : ضوابط احتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل.	
أولا : تعريف مخاطر التشغيل	٦٥
ثانيا :أهمية إدارة مخاطر التشغيل	٦٦
ثالثا :أساليب القياس المستخدمة لاحتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل	٦٨
المبحث الرابع : ضوابط احتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق.	
أولا : أسلوب القياس المعياري	٨٩
ثانيا : أسلوب النماذج الداخلية	١١٤
الفصل الرابع :دراسة حالة لتطبيق معيار كفاية رأس المال بالمصارف التجارية المصرية بمصرف HSBC مصر	
مقدمة	١١٨
المبحث الأول : رأس المال اللازم لمواجهه مخاطر الائتمان	١٢٠
المبحث الثاني : احتساب رأس المال اللازم لمواجهه مخاطر التشغيل	١٦٦
المبحث الثالث : رأس مال اللازم لمواجهه مخاطر السوق	١٧٢
المبحث الرابع : معيار كفاية رأس المال بمصرف HSBC مصر	١٨٢
الفصل الخامس : الدراسة الميدانية	
مقدمة	١٨٧
المبحث الاول : الاطار المنهجي للدراسة الميدانية	١٨٩
المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية	٢٠٥
الفصل السادس : نموذج مقترح لتطبيق معيار كفاية رأس المال لتدعيم دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة	
مقدمة	٢٢٣
المبحث الأول : مفهوم التنمية المستدامة ودور المصارف في تحقيقها	
مفهوم التنمية المستدامة ومعوقات تحقيقها .	٢٢٦
تمويل التنمية المستدامة	٢٢٩
تجارب بعض المصارف في تمويل التنمية المستدامة	٢٣٠
المبحث الثاني : توضيح طبيعة المخاطر البيئية المرتبطة بنشاط المصارف	

تابع فهرس الموضوعات

بيان	بيان
أولا : توضيح طبيعة المخاطر البيئية وما يترتبط بها من خسائر بيئية	٢٣٩
ثانيا : طرق تقدير الخسائر أو التكاليف البيئية أو الالتزامات البيئية	٢٤٧
المبحث الثالث : دراسة العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال ودور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة	
أولا : طبيعة العلاقة بين احتساب معيار كفاية رأس المال والمخاطر البيئية	٢٦٣
ثانيا :دراسة العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وإدارة المخاطر البيئية بالمصارف.	٢٦٦
ثالثا : دراسة العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وقدرة المصارف علي تحقيق التنمية المستدامة	٢٩٧
المبحث الرابع : نموذج مقترح لتضمين المخاطر البيئية ضمن محددات احتساب معيار كفاية رأس المال بالمصارف	٣٠٢
نتائج الدراسة	٣٢٤
توصيات الدراسة	٣٢٥
مراجع الدراسة	٣٢٨
ملاحق الدراسة	
ملحق رقم (١)- ملحق الجداول	٣٤١
ملحق رقم (٢)نموذج إستمارة الاستبيان المستخدمة كأداة للدراسة	٣٧١
ملحق رقم (٣) نتائج التحليل الاحصائي المستخرجة من برنامج spss	٣٧٨

فهرس الجداول

رقم الجدول	الفصل	بيان	رقم الصفحة
٣-١	الفصل الثالث	أوزان الاحتمالات المستقبلية للتعرض للمخاطر الائتمانية	٦١
٣-٢		احتساب مجمل الربح وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي	٧٠
٣-٣		احتساب متطلبات رأس المال وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي	٧٠
٣-٤		تقسيم الأنشطة المختلفة وفقا لخطوط الأعمال	٧٣
٣-٥		قيمة معامل بيتا وفقا لخطوط الأعمال بالمصرف	٧٤
٣-٦		آلية احتساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا للأسلوب المعياري لكل خط أعمال علي حدي	٧٨
٣-٧		قيمة رأس المال اللازم لمواجهه مخاطر التشغيل وفقا لقيمة القروض والسلفيات الخاصة بكل منها	٨٠
٣-٨		توزيع صافي المراكز علي فترات الاستحقاق المناسبة وترجيحها بأوزان مخاطرها	٩٣
٣-٩		القيم المرجحة لكل منطقة زمنية وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري	٩٦
٣-١٠		متطلبات رأس المال لمواجهه المخاطر المحددة المتعلقة بمراكز أدوات الدين	١٠٤
٣-١١		أوزان المخاطر وفقا وعدد أيام العمل	١٠٤
٣-١٢		احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيارات	١١٣
٤-١	الفصل الرابع	فئات التصنيف الداخلي لعملاء الائتمان	١٢٢
٤-٢		يوضح محفظة القروض والتسهيلات بمصرف HSBC مصنفه وفقا ونوع التسهيل	١٢٤
٤-٣		يوضح محفظة القروض والتسهيلات بمصرف HSBC مصنفه وفقا والتوزيع الجغرافي	١٢٦
٤-٤		يوضح محفظة القروض والتسهيلات بمصرف HSBC مصنفه وفقا ونشاط المقترض	١٢٧
٤-٥		يوضح موقف أرصدة القروض والتسهيلات بمصرف HSBCمن حيث الجدارة الائتمانية	١٢٨
٤-٦		القروض والسلفيات بمصرف HSBCالتي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال.	١٣٠
٤-٧		القروض والسلفيات بمصرف HSBC التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال.	١٣١

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	الفصل	بيان	رقم الصفحة
٤-٨		القروض والسلفيات محل الاضمحلال بصفة منفردة بمصرف HSBC	١٣٢
٤-٩		القروض والتسهيلات المعاد هيكلتها بمصرف HSBC	١٣٣
٤-١٠		مخصص خسائر الاضمحلال بمصرف HSBC	١٣٥
٤-١١		تحليل لأدوات الدين طرف مصرف HSBC	١٣٦
٤-١٢		الحد الأقصى لخطر الائتمان بمصرف HSBC	١٣٧
٤-١٣	الرابع	محفظة القروض والتسهيلات للعملاء بمصرف HSBC	١٣٩
٤-١٤		محفظة الشركات و المصارف و الجهات السيادية بمصرف HSBC	١٤٠
٤-١٥		محفظة أدوات الملكية بمصرف HSBC	١٤١
٤-١٦		تصنيف أذون الخزانة بمصرف HSBC	١٤٢
٤-١٧		تصنيف الأصول المالية بغرض المتاجرة بمصرف HSBC.	١٤٢
٤-١٨		محفظة التوريق بمصرف HSBC	١٤٤
٤-١٩		أدوات المشتقات المالية بمصرف HSBCبالقيمة العادلة	١٥٢
٤-٢٠		مكونات المخاطر لمحفظة المشتقات بمصرف HSBC	١٥٢
٤-٢١		أوزان المخاطر المستخدمة في الأسلوب القائم علي التصنيفات حال إذا التصنيف الائتماني الخارجي المستخدم طويل الأجل	١٦٠
٤-٢٢		أوزان المخاطر المستخدمة في الأسلوب القائم علي التصنيفات حال إذا التصنيف الائتماني الخارجي المستخدم قصير الأجل	١٦٠
٤-٢٣		الحد الأقصى لخطر الائتمان بمصرف HSBC	١٦٤
٤-٢٤		خطوط الأعمال الخاصة بالمصرف	١٦٧
٤-٢٥		إحتساب مجمل الربح لكل خط من خطوط الأعمال بالمصرف	١٦٨
٤-٢٦		قيمة رأس المال اللازم لمواجهة لمخاطر التشغيل بمصرف HSBC	١٧١
٤-٢٧		مدي تعرض مصرف HSBC لخطر التقلبات في أسعار العائد	١٧٨
٤-٢٨		مدي تعرض مصرف HSBC لخطر تقلبات أسعار الصرف	١٨٠

تابع فهرس الجداول